

Distr.: General
21 September 2007
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة التاسعة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٩٥ (القاعة باء)

المعقودة في المقر، نيويورك، الأربعاء، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة شيمونوفيتش

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري السادس للبرازيل

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records, Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقرير الدوري السادس للبرازيل

CEDAW/C/BRA/6 و CEDAW/C/BRA/Q/6

و (Add.1)

سياساتها الاجتماعية العامة المتعلقة بالمرأة. ويجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الوطني الأول المعني بالسياسات المتعلقة بالمرأة، المعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية والمبادئ المتصلة في جملة أمور بالمساواة، واحترام التنوع، والمساواة بين الجنسين، واستقلال المرأة الذاتي، مما شكّل أساساً للخطة الوطنية بشأن سياسات المرأة التي بوشر بها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٥ - وأضافت أن الحكومة الاتحادية ككل بالإضافة إلى كل وزارة على حدة تقوم كل أربع سنوات بصياغة خطة رباعية لتسترشد بها في عملها خلال الفترة. وتؤكد الخطة الاتحادية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ التي يجري وضع اللامسات الأخيرة عليها في الوقت الراهن، ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين وبين الأعراق والإثنيات. وتسعى كل من الخطة المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ التابعة للوزارة التي تترأسها، والأمانة الخاصة لسياسات المرأة، في جملة أمور، إلى تعزيز إدراج المنظور الجنساني في صياغة السياسات؛ وسوف تساهم في ممارسة المرأة بشكل كامل لحقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وزيادة مشاركتها في مجالات صنع القرارات؛ ومنع جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة.

٦ - وفي المجال التشريعي، شكّل سنّ "قانون ماريا دا بينها" عن العنف المنزلي والعائلي إنجازاً كبيراً منذ نشر التقرير الدوري السادس للبرازيل، وينص هذا القانون على إنشاء محاكم استثنائية لمعالجة قضايا العنف العائلي، وتشديد العقوبات المفروضة على مرتكبيه واتخاذ تدابير لحماية الضحايا. ويشكل القانون فوزاً رئيسياً في المعركة التي يتم شنها ضد العنف العائلي الذي كان يعتبر في الماضي جريمة ثانوية في البرازيل. وهناك مبادرة تشريعية هامة أيضاً تتمثل في إنشاء لجنة ثلاثية، يشارك فيها ممثلون من الحكومة الاتحادية، ومنظمات المجتمع المدني، والسلطة التشريعية، لمناقشة التغييرات الممكنة إدخالها على التشريع البرازيلي

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلس أعضاء وفد البرازيل إلى مائدة اللجنة.

٢ - السيدة فرايري (البرازيل): قالت إن وفدها يود أن يهدي تقريره الدوري السادس إلى جميع النساء في العالم اللاتي يواصلن النضال من أجل المساواة والحرية وحقوق الإنسان، ومن ثم المساهمة في تحقيق سلام أكبر وانسجام أكبر بين الأمم والشعوب على هذه الأرض. وتود في بيانها الاستهلاكي أن تسلط الضوء على بعض الإنجازات الرئيسية التي تم تحقيقها في السنوات الأخيرة في مجال السياسات المتعلقة بالمرأة وسوف تقدم بعض المعلومات المحينة غير الواردة في التقرير.

٣ - وأضافت أن البرازيل جمهورية اتحادية مقسمة إلى ٢٧ ولاية، ولكل ولاية برلمانها وسلطتها التشريعية الخاصة بها. وعليه، عندما تعتمد الحكومة الاتحادية قانوناً، فإنه لا يلزم بصورة تلقائية الولايات التي تضطر في بعض الحالات إلى سن تشريعاتها الخاصة، والتي تكيف في كثير من الأحيان الخطط والبرامج الوطنية لتعكس الظروف المحلية. وينبغي أن يكون هذا مفهوماً بسبب التحديات التي تنشأ عن اعتماد وتنفيذ السياسات العامة المتصلة بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

٤ - ومنذ أن قدمت البرازيل تقريرها الدوري السابق في عام ٢٠٠٣ تقدم إطارها القانوني تقدماً كبيراً فضلاً عن

البرازيلي على مرض الإيدز بالعنف الموجه ضد المرأة وباللامساواة الجنسانية بوصفهما عاملين مرتبطين بزيادة انتشار المرض بين النساء؛ ومن ثم، تساعد إجراءات الحكومة ضد الإيدز على استئصال العنف الموجه ضد المرأة.

٩ - وعلى الرغم من أن قانون ماريا دا بينها كان ساري المفعول لمدة أقل من سنة إلا أنه ساعد بالفعل على تغيير المواقف المجتمعية تجاه مشكلة العنف الجنساني. ويوجد الآن عدد متزايد من الخدمات المتخصصة المتاحة للنساء اللاتي يعانين من العنف العائلي والجنسي من خلال شبكة مساعدة المرأة، بما في ذلك مراكز المساعدة وأماكن الإيواء في جميع ولايات البلد. ومن بين أولويات الحكومة، في إطار الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة، حماية كرامة السجينة وضمان حقوق الإنسان للنساء السجينات. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يتم استعراض نظام السجون النسائية بأكمله من خلال النظر في المرافق نفسها وطريقة معاملة السجينات.

١٠ - وتسعى البرازيل أيضا لمعالجة المشكلة المعقدة المتعلقة باستغلال الفتيات والنساء والاتجار بهن. وتركز الحكومة على مجالين رئيسيين: القضاء على الاتجار وقمعه. ويقوم فريق عامل في الوقت الراهن بوضع خطة عمل لتنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص المعتمدة في عام ٢٠٠٦.

١١ - وختاما، قالت إن الحكومة البرازيلية تدرك أن الطريق ما زال طويلا من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، ولكنها ملتزمة بمواصلة العمل من أجل تحقيق هذا الهدف. وبهذه الروح، عقدت المؤتمر الوطني الثاني لسياسات المرأة المقرر عقده في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وسوف يقوم المؤتمر، وموضوعه "المرأة والسلطة" بتقييم أثر الخطة الوطنية لسياسات المرأة حتى الآن ومناقشة السبل الكفيلة بزيادة مشاركة المرأة في ميادين السلطة.

المواد ١ إلى ٦

فيما يتعلق بالإجهاض المتعمد، علما بأن الهدف يتمثل في العمل على الحد من عدد النساء البرازيليات اللاتي يعانين من الإجهاض السري ويمتن بسببه.

٧ - وفيما ميدان التعليم، يوفر برنامج الشؤون الجنسانية والتنوع في البرنامج المدرسي التدريب للمعلمين في مجال الشؤون الجنسانية، والجنس، والمساواة بين الإثنيات والمساواة العرقية من أجل إعدادهم لمعالجة هذه المسائل في الصفوف. وقد تم تنفيذ البرنامج على أساس تجريبي في عام ٢٠٠٦، ويجري الآن تطويره. وفي مجال العمل، يسعى برنامج تحقيق المساواة بين الجنسين، المستحدث في عام ٢٠٠٦، إلى تعزيز تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في أماكن العمل، مع الاهتمام بصفة خاصة بقطاع الأعمال لكي يعتمد تدابير ملموسة من شأنها أن تعزز الإنصاف والمساواة بين الجنسين. ومن أجل تعزيز تكافؤ الفرص بالنسبة للنساء في المناطق الريفية، أنشأت الحكومة برنامج التوثيق الوطني للعمليات الريفية، ويرمي البرنامج إلى التأكد من أن لجميع الريفيات في البرازيل الوثائق الثبوتية الأساسية. وهكذا، حصلت حوالي ١٨٩ ٠٠٠ امرأة في الريف على هذه الوثائق. كما ازدادت إمكانية حصول المرأة الريفية على الائتمانات زيادة كبيرة خلال الفترة قيد الاستعراض.

٨ - وفي مجال الصحة، باشرت الحكومة في عام ٢٠٠٧ في مبادرة جديدة لتنظيم الأسرة تقوم على مبدأ يفيد بأنه يحق لجميع الرجال والنساء أن يقرروا بأنفسهم إذا كانوا يريدون أطفالا، ومضى تتم عملية الإنجاب، وعدد الأطفال الذين يريدونهم. وتتيح المبادرة توفير وسائل منع الحمل بصورة متزايدة وبأسعار مخفضة بفضل الدعم المالي الحكومي. وبالإضافة إلى ذلك، ازداد عدد المؤسسات المعتمدة التي تقوم بعملية ربط المبايض، مما يجعل منع الحمل الطوعي عن طريق الجراحة متاحا على نطاق أوسع للنساء. وتعمل الحكومة أيضا من أجل وضع حد لتأنيث مرض الإيدز. ويعترف الرد

الولايات المعنية بحقوق المرأة: فكيف يتم تزويدها بالموارد وهل يتلقى العاملون فيها تدريباً متخصصاً بشأن القضايا الجنسانية، وما هي التدابير المتخذة للتأكد من أنهم يتعاونون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؟

١٥ - وأضافت أنها علمت أن عدداً من حكومات الولايات رفضت تنفيذ التدابير الرامية إلى الحد من الوفيات بين الأمهات والمواليد لأنها لا ترى أن هذه التدابير تشكل أولوية بالنسبة لها. ويتعين على الدولة الطرف أن تشير إذا كان يسمح لمجالس الولايات المعنية بحقوق المرأة، بوصفها هيئات لا مركزية، باختيار تنفيذ أو عدم تنفيذ السياسات والبرامج الاتحادية المتعلقة بالنهوض بالمرأة على الصعيد المحلي. وفي هذا الصدد، تساءلت إذا كانت هناك أية آليات تم إنشاؤها للتأكد من أنه يتم تنفيذ هذه السياسات والبرامج الكثيرة بطريقة متسقة وإذا كانت الهيئات التنفيذية (على الصعيدين الوطني والمحلي) تعمل معاً لتقييم فعاليتها.

١٦ - ورأت أن الحكومة البرازيلية لم تستكشف بعد بشكل كامل مفهوم التدابير الاستثنائية المؤقتة، وعليه فإنها تود أن تحصل على معلومات إضافية عن المبادرات ذات الصلة. وتريد اللجنة بصفة خاصة أن تعرف السبب الذي من أجله لم تستحدث الحكومة نظام الحصص في المجالات التي ما زالت النساء فيها ممثلات تمثيلاً ناقصاً بشكل كبير مثل السلك الدبلوماسي والقضاء.

١٧ - السيدة سايغا: طلبت مزيداً من التوضيحات عن دور وعضوية مجالس الولايات المعنية بحقوق المرأة. وسألت إذا كانت هذه المجالس مسؤولة بصفة مباشرة عن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد المحلي، وما هي طبيعة العلاقة بين المجالس والأمانة الخاصة لسياسات المرأة.

١٨ - الرئيسة: أشارت، متحدثة بصفقتها عضواً في اللجنة، إلى أن اللجنة، في تعليقاتها الختامية على تقرير الدولة الطرف

١٢ - السيد فلينتينرمان: أشار إلى أن اللجنة، في تعليقاتها الختامية على التقارير الدورية الموحدة الأولى والثاني والثالث والرابع والخامس للبرازيل (CEDAW/C/BRA/1-5) أوصت بإنشاء آلية لرصد الامتثال لأحكام الاتفاقية على جميع المستويات وفي جميع المجالات. غير أنه لم يتم حتى الآن إنشاء مثل هذه الآلية على المستوى الاتحادي، وتشير الردود على قائمة القضايا والأسئلة إلى أن مجالس الولايات المتعلقة بحقوق المرأة لا تتمتع بالموارد البشرية والمالية اللازمة للقيام بعملية رصد الأنشطة. وعليه فإنه يسأل إذا كانت قد اتخذت مزيد من الخطوات لتنفيذ توصيات اللجنة وهو مهتم بصفة خاصة بأن يعرف إذا كانت الحكومة الاتحادية تستطيع أن تتخذ إجراءً ضد مجالس الولايات التي لم تمثل للسياسات الوطنية المتعلقة بالنهوض بالمرأة.

١٣ - ولم يذكر التقرير أي شيء عن دور القضاء. وبما أن الاتفاقية تنطبق بصورة مباشرة في البرازيل، تساءلت إذا كانت أحكامها قد أشير إليها في الأحكام الصادرة عن المحاكم الاتحادية أو محاكم الولايات. وتريد اللجنة أن تعرف أيضاً المزيد عن الإشارة الواردة في صفحة ١٤ من تقرير الدولة الطرف إلى كلمتي "العدل" و "المساواة": ويتعين على الدولة الطرف أن تقدم مزيداً من التوضيحات عن تفسيرها لهذين الاصطلاحين. وأخيراً، شددت على أن كثيراً من النساء يقعن ضحايا للتمييز المزدوج. وإذ أشارت بصفة خاصة إلى العدد المتزايد للنساء في السجون، تساءلت إذا كانت هناك أية سياسات أو برامج تم اعتمادها لمعالجة الاحتياجات الخاصة للسجينات.

١٤ - السيدة تافاريس دا سيلفا: أئنت على التقدم الذي أحرزته الدولة الطرف منذ تقديمها التقرير السابق. فالإرادة السياسية للحكومة الاتحادية من أجل تنفيذ الاتفاقية واضحة من الإصلاحات القانونية التي قامت بها والسياسات والبرامج التي استحدثتها. غير أنها تود أن تعرف المزيد عن مجالس

المؤتمرات الوطنية لسياسات المرأة، تأمل الحكومة في توعية الولايات والبلديات بالخطوة.

٢١ - السيدة فيولا (البرازيل): قالت ردا على القلق الذي أعربت عنه السيدة تافاريس دا سيلفا، إن الرئيس لولا وقّع في عام ٢٠٠٤ على ميثاق وطني لتخفيض الوفيات النفاسية ووفيات المواليد. وتم تنفيذ سياسات ذات صلة على أساس الاتفاق الثلاثي الذي يشمل وزارة الصحة، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني.

٢٢ - السيدة فرايري (البرازيل): قالت إن الأمانة الخاصة لسياسات المرأة مسؤولة عن تنسيق أنشطة رصد تنفيذ الاتفاقية في البرازيل. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، وضعت عددا من آليات الرصد ذات الصلة، بما في ذلك نظام تقييم أثر الإجراءات المتخذة لمكافحة العنف ضد المرأة. وسيبدأ العمل بهذا النظام في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧، وسوف يتم تمويله لمدة سنتين. كما أن المجلس الوطني لحقوق المرأة مرتبط بالأمانة الخاصة وإن لم تكن لديه ميزانية خاصة به.

٢٣ - وردا على السؤال الذي طرحه السيد فلينتيرمان، قالت إنه من الصعب القيام بحملات توعية للعاملين في القضاء لأن القضاء ما زال مؤسسة مغلقة للغاية. غير أنه حدثت بعض التطورات الإيجابية: فهناك امرأة تتراأس المحكمة العليا الاتحادية، ومن خلال لجنة العدالة، تم الشروع في مناقشة دور ووضع الاتفاقية في القانون المحلي. وفيما يتعلق بالفرق بين كلمتي "العدل" و "المساواة"، تم استخدام الأولى في المؤتمر الوطني الأول لسياسات المرأة لتوضيح الحالات التي يتمتع فيها الرجال والنساء بحقوق متساوية. غير أنه يجب في رأيها أن يكون الهدف النهائي لجميع السياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بالمرأة هو تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين. وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة التمييز المزدوج، اعترفت بأن جميع النساء البرازيليات غير متساويات. وبناء

السابق، أوصت باستحداث تدابير لتوعية العاملين في القضاء وسلطات إنفاذ القوانين بالاتفاقية. وعليه فإنها تود أن تعرف إذا كانت قد اتخذت خطوات محددة لتابعة هذه التوصية. وأيدت ما أعرب عنه السيد فلينتيرمان من قلق حول عدم وجود آلية لرصد تنفيذ الاتفاقية على جميع المستويات وفي جميع المجالات، وسألت إذا كان لدى الأمانة الخاصة لسياسات المرأة دور خاص تلعبه في هذا الصدد.

١٩ - السيدة فرايري (البرازيل): قالت إن الأمانة الخاصة لسياسات المرأة إدارة حكومية اتحادية مسؤولة عن تعريف السياسات الاستراتيجية للنهوض بالمرأة. غير أنه يتم تنفيذ هذه السياسات على صعيد الولايات والبلديات. وبموجب النظام الاتحادي، فإن السلطات الإدارية لا مركزية، وتمتلك كل طبقة من طبقات الحكومة بولاية قضائية حصرية في المجالات التي هي من اختصاصها. وهكذا، لا تستطيع الحكومة الاتحادية إرغام حكومات الولايات على تنفيذ السياسات والبرامج المحددة للنهوض بالمرأة. وبدلا من ذلك، ترم اتفاقات أو موائيق مع كل ولاية وكل سلطة ولاية وبلدية، وتوفر بعض الأموال لها. وحتى هذا التاريخ، تم إبرام عقود مع ٢٤ حكومة من حكومات الولايات. وإذا لم تقم هذه الحكومات بتنفيذ التزاماتها، فتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تتدخل.

٢٠ - وأضافت أن الحكومة الاتحادية وضعت خطة وطنية لسياسات المرأة، حددت ١٩٩ إجراء يجب أن تضطلع بها ١١ وزارة وثلاث أمانات خاصة. وقد تم إنشاء لجنة وطنية، مؤلفة من مسؤولين من الوزارات والأمانات ذات الصلة لرصد تنفيذ الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك آلية تنسيق على شبكة الإنترنت، متاحة للجمهور على موقع الأمانة الخاصة، تسمح للأطراف المعنية بالحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة. ومن خلال تنفيذ تنظيم

المرافق تستفيد من دعم المنظمات غير الحكومية، وموجودة في كل أنحاء الأراضي الشاسعة للبرازيل.

٢٦ - السيدة فرايري (البرازيل): قالت إنه ينبغي التمييز بين ما كان يُعرف بـ "الرقابة الاجتماعية" لتطبيق القانون، مما يعني قيام المجتمع المدني بمهمة الرصد، ودور الحكومة الاتحادية في القيام بعملية الرصد بشكل فعال، لا سيما عن طريق لجنة من الخبراء المعنيين بالعنف العائلي المنشأة لهذا الغرض. وأضافت أن بعض جوانب القانون، بما في ذلك أحكامه العامة، إلزامية في كل أنحاء الجمهورية، بينما هناك جوانب أخرى، تنصل بصفة خاصة بإنشاء هيئات داعمة، تحتاج إلى أن تصوت عليها كل ولاية. وتقوم مكاتب المدافعين العامين في كل أنحاء البلد بالتأكد من توفر المساعدات القانونية اللازمة لضحايا العنف من النساء، اللاتي يستفدن أيضا من مساعدات مجانية يقدمها محامون خاصون.

٢٧ - وأضافت أنه تم الاضطلاع بحملة توعية كبيرة، شملت توزيع المنشورات التي تشرح القانون الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء خط هاتفي مجاني ساخن ٢٤ ساعة في اليوم، يديره موظفون مدربون يسدون المشورة بشأن حقوق المرأة، وفي حالات الطوارئ يبلغون سلطات الشرطة. ويتم تلقي ٣٠.٠٠٠ مكالمة في المتوسط كل شهر، وتبين أن هذه الطريقة مفيدة للغاية. أما فيما يتعلق بمكافحة الفقر، فهذه إحدى الأولويات التي حددها رئيس البرازيل الذي دعا إلى بذل جهود خاصة للحد من عدد النساء اللاتي يعشن تحت خط الفقر، وتحسين الهوة بين الأغنياء والفقراء. وبناء عليه، يتم وضع استراتيجيات محددة لتعزيز تمكين النساء، وذلك لمصلحتهن وكوسيلة للمساهمة في إحداث تغيير اجتماعي.

٢٨ - السيد بونتوال (البرازيل): قال إن الرئيس لولا دا سيلفا أنشأ فرقة عمل للتصدي لمشاكل دعارة الأطفال

عليه، فإن الخطة الوطنية لسياسات المرأة تشمل سلسلة من التدابير الرامية بصفة محددة إلى تحسين حالة بعض الفئات السكانية من النساء مثل النساء من أصل أفريقي والنساء السجينات.

٢٤ - السيدة كوكير - ألباه: أثنت على اعتماد الحكومة تشريعا ضد العنف العائلي، المعروف باسم قانون ماريا دا بينها، لا سيما لتأكيد على حماية الضحايا ومعاقبة مرتكبي العنف. غير أنه من الأهمية بمكان جعل المستفيدين منه الاطلاع عليه: فالتوعية ضرورية، بالإضافة إلى الموارد اللازمة لتنفيذه. وسألت إذا كانت هناك مخصصات معينة في الميزانية لمكاتب المدافعين العامين لتحقيق هذا الغرض، وإذا كانت الضحايا، لا سيما هؤلاء اللاتي ينتمين إلى المجموعات المستضعفة، يستفدن من المعونة القانونية. وبالإضافة إلى ذلك، بما أن القانون المعني قانون اتحادي، ينبغي معرفة عدد الولايات البرازيلية التي اعتمده، وإذا كان يتم رصد القانون على الصعيد الوطني. وأخيرا طلبت معلومات عن التدابير المتخذة لمعالجة مسألة الإقصاء والإجحاف الاجتماعي، المشار إليهما في تقرير الدولة الطرف (CEDAW/C/BRA/6، الصفحة ٣١) علما بأنهما من بين العوامل التي تجعل الأطفال والشباب بصفة خاصة معرضين للتجار والاستغلال الجنسي.

٢٥ - الرئيسة: قالت، متحدثة بصفتها عضوا في اللجنة، إن توجيه النداء إلى الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لرصد تطبيق قانون ماريا دا بينها يستحق الثناء، إلا أن المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد تقع على عاتق الحكومة الاتحادية. وتود اللجنة أن تعرف في هذا الصدد إذا كانت هناك حملة لتوعية الجمهور في كل أنحاء البلد، وإذا كان قد تم توفير التدريب للمهنيين، وإذا كان قد تم جمع بيانات، مثلا عن عدد النساء اللاتي قتلن أو اعتدى عليهن أزواجهن أو أزواجهن السابقون. وقالت إنها ترحب بإنشاء أماكن إيواء لضحايا العنف من النساء، وسألت إذا كانت هذه

٣١ - السيدة فرايري (البرازيل): قالت إن الحكومة تهتم اهتماما خاصا بحالة المرأة في السجون. وقد أنشأ الرئيس فرقة عمل في هذا الصدد، والمطلوب منها أن توصي خلال ثلاثة أشهر باتخاذ تدابير ملموسة لتحسين ظروف هؤلاء النساء، لا سيما فيما يتعلق بصحتهن وتعليمهن، بالتشاور مع جميع الوزارات ذات الصلة.

المواد ٧ إلى ٩

٣٢ - السيدة زوكسيواوكياو: قالت إنه على الرغم من القيام في عام ١٩٩٧ بإنشاء نظام للحصص بموجب القانون، لم يحدث على ما يبدو إلا تحسن طفيف جدا في مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة. واستفسرت عن التدابير المحددة التي تم اتخاذها أو التي يُعتزم اتخاذها من أجل تحقيق هذه الغاية. وما الذي تفعله الحكومة للتأكد من أن أشخاصا من مختلف الأصول الإثنية يتمتعون بتكافؤ الفرص عند شغل المناصب العمومية؟ وأفيد بأن الكونغرس الوطني ينظر في إدخال تعديلات على نظام الحصص: والمطلوب إرسال معلومات كاملة عن هذا الموضوع. وسألت متى سيتم اعتماد التعديلات؟ وهل سوف يتم توفير دعم مالي واستحداث عقوبات لعدم الامتثال؟ وما هي العقوبات الرئيسية التي يتم مواجهتها؟ وأضافت أن اللجنة تود أيضا أن تحصل على معلومات عن نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، لا سيما الحصول على إحصاءات عن عدد النساء المعنيات وعمرهن.

٣٣ - السيدة أروشا دومينغيز: قالت إن المشاكل الناشئة عن الحجم الكبير لهيكل الحكومة الاتحادية في البرازيل لا يبرر المعدل المنخفض لمشاركة النساء، وهو أمر يدعو إلى الاستغراب نظرا للحركات النسائية النشطة للغاية في البلد. فينبغي اعتماد تدابير إضافية للمساعدة على ترجمة القانون إلى واقع؛ ويجب أن تكون هناك مساءلة. وسألت إذا كانت

والاستغلال الجنسي. وكانت إحدى عواقبه الرئيسية استحداث برامج القسائم الغذائية، ويرمي إلى الحد من استضعاف النساء والأسر التي تعيش في حالة من الفقر. وهناك مشكلة ذات صلة، تتفاقم بسبب حدود البلد الطويلة، وهي المعدل العالي لاختطاف النساء لأغراض استغلالهن جنسيا. ويتم بذل جهود لتطوير شبكات أمان عامة، والتقليل من سهولة اختراق الحدود على الجانبين، بالتعاون مع البلدان المجاورة.

٢٩ - السيدة باروسو (البرازيل): أشارت إلى النظام الإحصائي الوطني الذي وضعته الحكومة في عام ٢٠٠٣. وقالت إنه يُستخدم بصفة رئيسية لتحديد سن ضحايا العنف العائلي ومرتكبيه ومجموعتهم الإثنية، وتوفير وسيلة لرصد حالات الاغتصاب والقتل. وتسعى وزارة العدل، بالتعاون مع وزارة الصحة، إلى تحسين نظام الرصد والمتابعة فيما يتعلق بهذه الجرائم؛ وتقوم في الوقت الراهن بإجراء أبحاث عن ضحايا العنف العائلي في البرازيل من أجل تكوين صورة واضحة وتشخيص الظاهرة بشكل واضح. وفي عام ٢٠٠٦، تم تدريب أكثر من ٦٠٠٠ من المسؤولين عن الأمن العام في البلد على مكافحة الاتجار بالأشخاص، وتم تخصيص الأموال لمراكز الشرطة الخاصة المنشأة لهذا الغرض.

٣٠ - السيدة تاكيت (البرازيل): أبلغت اللجنة عن وجود أمانة فرعية مكلفة بمعالجة حالات العنف العائلي. واعدت المراكز الصحية وأماكن الإيواء ومحطات الشرطة الخاصة والمحاكم ومكاتب المدعين العامين التي تم إنشاؤها لتوفير المساعدة للضحايا والتي تستهدف بصفة خاصة أكثر المجموعات المستضعفة، مثل الشباب، وهؤلاء الذين من أصل أفريقي. أما فيما يتعلق بالدعاية لقانون ماريا دا بينها فقد ساهمت شراكة حديثة العهد مع شركة نفط رئيسية مساهمة كبيرة في هذه الجهود.

نظام التصويت من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد أنشأت الأمانة منتدى متعدد الأحزاب يدعو إلى مشاركة النساء مشاركة أكبر في الأحزاب السياسية وإلى تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالحملة الانتخابية وتمويلها. وقالت إن الأمانة الخاصة أعربت عن خيبة أملها لأن الكونغرس الوطني لم يعتمد هذه الإصلاحات ولكنها على ثقة من أنه سوف يتم إصلاح نظام الحصص من أجل إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفرض جزاءات في حالات عدم امتثال الأحزاب السياسية للقانون.

٣٧ - وأضافت أن ما مجموعه ٢ ٨٠٠ مندوبة، بمن فيهن نساء من أبعد البلديات، سوف يحضرن المؤتمر الوطني الثاني لسياسات المرأة المقرر عقده في برازيليا في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وسوف يكون موضوع مشاركة المرأة في الحياة السياسية أحد المواضيع الرئيسية التي ستناقش، وإن العدد الكبير للمشاركات في المؤتمر سيعطي مصداقية أكبر للحجة التي تفيد بأنه من الضروري إصلاح تشريع نظام الحصص.

٣٨ - وقالت إنه من الضروري تغيير قوانين العمل وتشجيع أرباب العمل على السماح للنساء بأخذ إجازات من أجل المشاركة في الحياة السياسية. وقد وفرت الحكومة أموالاً وطنية لتستفيد النساء من خدمات رعاية الأطفال المحسنة، وغير ذلك من أشكال المساعدة التي ستتيح لهن فرصة المشاركة في الحياة السياسية. وتأمل الأمانة أن الحكومات المحلية ستدعم هذه الآليات. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة خطوات لزيادة مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي وفي السياسات الدولية. وقد حاولت الأمانة إدراج أعضاء المجتمع المدني البرازيلي في اجتماعات اللجنة وزيادة مشاركة البرازيليين من أصل أفريقي والنساء من السكان الأصليين في الاجتماعات الدولية. وشرعت الحكومة في مبادرة للتأكد من مشاركة المجتمع المدني بصفة دائمة في اجتماعات السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

هناك أية خطط لإنشاء شبكات تقدم الدعم للأسر. وأضافت أن السكان الأصليين في البرازيل محظوظون بما فيه الكفاية لأن الاستعمار لم يفتنهم، ولكنهم عانوا من العزلة. فما الذي يتم عمله لإشراكهم في الحياة السياسية والعامّة؟ وتود اللجنة الحصول أيضاً على معلومات عن التكوين الجنساني للمؤسسات الأكاديمية والسلك الدبلوماسي، حيث يتبين أن النساء ممثلات فيها تمثيلاً ناقصاً بصفة خاصة.

٣٤ - السيدة بيلميهوب - زيرواني: قالت إنه يتعين وجود إرادة سياسية قوية لزيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامّة نظراً لحجم البلد وتعقيد النظام السياسي. وتدعو اللجنة الحكومة إلى أن تشجع جميع الولايات على اتخاذ إجراء على سبيل الاستعجال لزيادة مشاركة النساء لكي تستطيع أن تصبح البرازيل نموذجاً يحتذى به في القارة. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان، لتنفيذ المواد ٧ و ٨ و ٩ من الاتفاقية، أن تمكّن الحكومة النساء البرازيليات من أصل أفريقي.

٣٥ - السيدة فرايري (البرازيل): قالت إن حكومتها تحاول التعويض عن سنوات الإهمال والتجاهل التي عانى منها السكان البرازيليون من أصل أفريقي تحت الحكومات السابقة. ويأمل وفدها أن التقرير القادم المقدم إلى اللجنة سيبين أنه تم منح السكان من أصل أفريقي إمكانية للمشاركة في الحياة العامة والسياسية مشاركة أكبر. وعلى الرغم من عدم وجود خطط لتعديل نظام الحصص للسماح بمشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال التمييز الإيجابي، إلا أن الإصلاح العام للنظام الانتخابي البرازيلي جارٍ وسوف يكون للإصلاحات المقترحة تأثير على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

٣٦ - وأضافت أن الأمانة الخاصة لسياسات المرأة اتخذت خطوات لتنوعية أعضاء الكونغرس الوطني بضرورة إصلاح

الحركات بعمليات رصد أكثر شمولاً للسياسات الجنسانية. وواضح أن الحكومة لا تستطيع أن تغيّر الهياكل الأبوية عن طريق التشريع وحده؛ فهي بحاجة إلى إنشاء الأدوات اللازمة لتمكين كل من الرجال والنساء من معالجة المشاكل التي تسببها المواقف الأبوية.

٤٤ - وقالت إن الحكومة فضلت اعتماد تدابير التمييز الإيجابي لتعزيز الفرص المتاحة لبعض الجماعات الإثنية. وهناك نظام للحصص يهدف إلى تمكين البرازيليين من أصل أفريقي من الالتحاق بشكل أكبر في الجامعات. وقد ازداد عدد النساء من أصل أفريقي في التعليم العالي زيادة كبيرة لأن هؤلاء النساء استفدن من الفرص التعليمية الكبرى التي أُتيحت لنساء أخريات تحت الحكومات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان العمل من أجل القضاء على القوالب النمطية الجنسانية في المراحل التعليمية الابتدائية والثانوية. وفيما يتعلق بمخصصات الميزانية، فقد مُنحت الأمانة الخاصة لسياسات المرأة مزيداً من التمويل كل سنة منذ إنشائها. غير أنه ينبغي الإشارة إلى أنه ليس لدى الأمانة ولاية تكلفها بتنفيذ السياسات بصورة مباشرة؛ فدورها يتمثل في تنسيق السياسات الجنسانية في مختلف الوزارات.

٤٥ - السيدة بيلميهوب - زيرداني: قالت إن الأمر لا يزال غير واضح بشأن عدم إدراج أحكام الاتفاقية بصورة فعالة في تشريعات جميع الولايات إذا كانت قد أعطيت الأولوية للاتفاقات الدولية على التشريعات الوطنية.

٤٦ - السيدة فرايري (البرازيل): قالت إن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مشمولة في القوانين الاعتيادية ولكنها لا تلغي أو تعدل الدستور.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

٣٩ - السيد فلينتيرمان: قال إنه من المثير للاهتمام معرفة الخطوات التي تتخذها الحكومة للتأكد من أنه تعطى الأولوية للاتفاقية على القوانين الوطنية المتضاربة، وتدريب العاملين في القضاء في مجال حقوق الإنسان وحقوق المرأة بصفة خاصة. وينبغي توفير مزيد من المعلومات عن التدابير المتخذة لتحسين إمكانية اتصال المرأة بنظام العدالة في الحالات التي يتم فيها انتهاك حقوقها.

٤٠ - السيدة سايفا: قالت ينبغي توفير مزيد من التوضيحات عن الآلية المستخدمة لرصد السياسات الجنسانية على مختلف المستويات الإدارية.

٤١ - السيدة تافاريس دا سيلفا: قالت ينبغي تقديم بيانات إضافية عن نظام الحصص في الجامعات والسلك الدبلوماسي. ومن المثير للاهتمام أيضاً معرفة النسبة المئوية من الميزانية الاعتيادية التي يتم تخصيصها للأمانة الخاصة لسياسات المرأة، وإذا كانت هذه المخصصات كافية لتمكين الأمانة من الاضطلاع بولايتها.

٤٢ - السيدة فرايري (البرازيل): قالت إن القضاء مستقل عن السلطة التنفيذية ومسؤول عن توضيح تفسير القوانين في حالة وجود خلاف. غير أن وفدها لا علم له بوجود أي تضارب بين الاتفاقية والتشريع الوطني. والأمانة الخاصة لسياسات المرأة مسؤولة عن رصد ومتابعة السياسات الجنسانية على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات والبلديات. ويلعب في الوقت نفسه المجتمع المدني دوراً هاماً من خلال مناشدة كل من الحكومات الاتحادية والمحلية لاعتماد سياسات جنسانية أفضل.

٤٣ - وأضافت أن الدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني ينعكس في أن أكبر تركيز للخدمات المتخصصة التي تستهدف ضحايا العنف من النساء هو في جنوب شرق البرازيل، حيث الحركات النسائية أقوى وتقوم هذه